# البورصة تستهل تعاملات الأسبوع على ارتفاع المؤشر العام

أغلقت بورصة الكويت أولى جلسات تعاملات الأسبوع أمس الأحد على ارتفاع مؤشر السوق العام 10.7 نقطة ليبلغ مستوى 4712.8 نقطة بنسبة صعود 0.23 في المئة. وتم تداول كمية أسهم بلغت 81.8 مليون سهم تمت عبر 4964 صفقة بقيمة نقدية 20.17 مليون دينار.وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 2.4 نقطة ليبلغ مستوى 4029.7 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0.06 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 31.3 مليون سهم تمت عبر 1505 صفقات بقيمة بلغت 1.9 مليون .

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 17.3 نقطة ليبلغ مستوى 5060.5 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.34 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 50.5 مليون سهم تمت عبر 3459 صفقة بقيمة نقدية بلغت 18.19 مليون دينار.

في غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 5.7 نقطة ليبلغ مستوى 3926.8 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0.15 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 26.5 مليون سهم تمت عبر 1185 صفقة بقيمة 1.6 مليون دينار.

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (مشاعر) و(تمدين غ) و(المتكاملة) و(ميزان) أما شركات (اهلي متحد) و(بيتك) و(خليج ب) و(الدولي) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (سكب ك) و(الخليجي) و(كامكو) و(منتزهات) الأكثر انخفاضا. وشهدت الجلسة إعلان شركة أسمنت الخليج موافقة الجمعية العامة السنوية على مقترح مجلس الإدارة بشأن الانسحاب من بورصة الكويت كما أقرت الشركة عدم توزيعات سنوية نظرا إلى الظروف الحالية والتغيرات التي شهدتها البيئة الاقتصادية العالمية واستمرار التنافسية المحتدمة في الأسواق المحلية والخارجية. كما شهدت الجلسة إفصاحات منفصلة من شركات (أجيليتي المدرجة ببورصتي الكويت ودبي) و(جي إف إتش المدرجة في بورصات دبي والكويت والبحرين) و(صناعات المدرجة ببورصتي الكويت ودبي) لكن لا يوجد أي انكشاف لها على (مجموعة إن إم سي للرعاية الصحية) ومقرها الإمارات ومدرجة في سوق لندن منذ عام 2012 وتعمل شركة في 19 دولة.

# وزير المالية: لا علاقة بين قانون الاقتراض وخطة تحفيز الاقتصاد

براك الشيتان

قال وزير المالية براك الشيتان إنه لا علاقة إطلاقا لمشروع القانون بالإذن للحكومة الاقتراض (الدين العام) بالحزمة الاقتصادية أو تداعيات أزمة فيروس كورونا اقتصاديا.

وقال الشيتان إنه «توضيحا لما أثير حول إحالة مشروع القانون بالإذن للحكومة الاقتراض (الدين العام في 1 أبريل 2020) إلى مجلس الأمة فإنه في ضوء المناقشات والمداولات التي جرت بين أعضاء اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة وبين ممثلي الجهات الحكومية المعنية حول مشروع القانون المشار إليه من الحكومة بتاريخ 17 أغسطس 2017 فقد تم الاتفاق على أن تقدم الحكومة تعديلا على مشروع القانون متضمنا أن يؤذن للحكومة خلال مدة لا تتجاوز 20 سنة تبدأ من تاريخ العمل بالقانون يعقد بقرض عام أو عمليات تمويل على ألا تتجاوز نسبة 60 في المئة من الناتج المحلي .

على هذة الخلفية من المقرر أن يتم تخصيص 8 مليارات دينار كويتي تكون مرتبطة بتمويل عجز الميزانية، إضافة إلى 12 مليار دينار كويتي مشروطة لقيمة المشاريع الرأسمالية المسجلة في الميزانية ، ولا تستخدم إلا لهذه المشاريع .

و يؤكد ذلك أن المشروع هو ذات المشروع المتفق عليه مع أعضاء اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية في 18 يناير 2018.ولا علاقة لهذا القانون إطلاقا لا بالحزمة الاقتصادية ولا تداعيات أزمة فيروس كورونا الاقتصادية»

# «التجارة» تغلق محلين تجاريين مخالفين للاجراءات الإحترازية

## العفاسي: تعاون الجهات المعنية يسهم في استقرار السوق المحلية

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس الأحد إغلاق محلين تجاريين خالفا القانون والقرارات المعمول بها بشأن الإجراءات المعنية لمواجهة تداعيات انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

وقالت التجارة إن فرقها التفتيشية رصدت 416 جمعية تعاونية وأسواقا مركزية ومحال تجارية وبسطات للخضراوات للوقوف على مدى التزامها والمحافظة على ثبات أسعار المنتجات.

وأضافت أن الفرق التفتيشية راقبت 80 فرعا تموينيا للتأكد من مدى انسيابية سير عمليات البيع وتسليم المواد الغذائية لمستحقيها فضلا عن تحرير 12 محضر ضبط لمحال تجارية مخالفة.

وذكرت أن مركز الطوارئ التابع لها استقبل 224 شكوى عبر الخط الساخن (135) و 33 شكوى عبر مراكز الرقابة في حين تم تجديد وإصدار البطاقات التموينية لعدد 319 معاملة.وشددت الوزارة على ضرورة الالتزام بالقوانين لما تمر به البلاد من ظرف استثنائي مؤكدة أن فرقها المعنية مستمرة في جولاتها التفتيشية حرصا على سلامة الأسعار والخدمات المقدمة المستهليكن.

أكد وكيل وزارة التجارة والصناعة الكويتية عبدالله العفاسي أهمية تعاون الجهات المعنية مع الوزارة من أجل الحفاظ على ثبات السوق المحلية واستقرار المخزون الاستراتيجي فضلا عن منع أي تجاوزات أو مخالفات قد تصدر عن البعض في ضوء أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

وأشاد العفاسي في تصريح صحفي بجهود وتعاون اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والاتحاد الكويت للمزارعين واتحاد صيادي الأسماك وغيرهم لجهة تحقيق الامن الغذائي واستقرار وثبات الاسعار.

ونوه بالقرارت التنظيمية للعمل في فروع التموين والأسواق المركزية فضلا عن دعم قرارات الوزارة لتثبيت الأسعار وتوفير كل الاحتياجات السلعية والمواد الغذائية للجميع.

ولفت إلى دور اتحاد صيادي السمك على تعاونهم والتزامهم بقرارات وتعاميم الوزارة في ضبط السوق وتوفير المخزون الغذائي البحري مشيدا بجهود الاتحاد الكويتي المزارعين وتعاونه في تعزيز الأمن الغذائي والمساهمة في المخزون الوطني الاستراتيجي وتوفير السبل والوسائل لتسهيل وتسريع عملية دخول وخروج الخضروات والفواكه بصورة منتظمة.

عبدالله العفاسي

# «الغرفة» ناقشت تداعيات «كورونا» مع الاتحادات النوعية

جانب من الاجتماع

استكمالاً للجهود المستمرة التي تقوم بها غرفة تجارة وصناعة الكويت للحد من تداعيات انتشار فيروس كورونا على القطاعات الاقتصادية المختلفة، عقدت لجنتا التجارة والنقل والصناعة والعمل المنبثقتان عن مجلس إدارة الغرفة برئاسة خالد مشاري الخالد، اجتماعاً مع الاتحادات النوعية، يوم أمس الأحد ، وذلك للتعرف على التبعات التي لحقت بهم جراء جائحة كورونا «كوفيد19-» ومقترحاتهم بشأن التخفيف من الآثار السلبية التي انعكست على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ونظراً للظروف غير العادية، كان تفاعل الاتحادات النوعية كبيراً، حيث عبروا جميعاً عن تداعيات الأزمة، مؤكدين أنه رغم اختلاف درجة الضرر وفقا للقطاعات الاقتصادية المختلفة، إلا أن هناك العديد من النقاط المشتركة فيما بينها، ومنها؛ النظر في بعض التشريعات وبالأخص القانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي، بحيث تكون هناك حلول قانونية لأصحاب العمل للتعامل مع العمالة المتضررة نتيجة توقف أو جمود النشاط التجاري؛ إعفاء المنشآت من الرسوم المفروضة عليهم من قبل الدولة؛ وضع الحلول للإيجارات المستحقة على أصحاب العمل تجاه غيرهم؛ مراعاة الإجراءات الخاصة بالحظر لطبيعة بعض القطاعات، بحيث يتم السماح لبعض الأنشطة بالعمل في أوقات الحظر؛ ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

أكد المشاركون أن المطالب الرئيسية لمختلف القطاعات لا تكمن في التعويض، بل ترتكز على الاقتراض الميسر، والذي يسمح للدولة باستعادة تلك المبالغ، وبالتالي يمكّن الاقتصاد المحلي من النهوض وإعطاءه دوره الفعال في المجتمع.

وفي نهاية الاجتماع اتفق الحضور على أن يتقدم كل اتحاد بورقة تتضمن الأضرار التي وقعت على القطاع والحلول المقترحة وسبل المعالجة. وقد أكد خالد الخالد من جانبه على دور الغرفة في المرحلة القادمة، والتي تتطلب منها جهوداً أكبر في عملية التنسيق والمتابعة فيما بين القطاع الخاص والجهات الحكومية ذات الصلة بالشأن الاقتصادي للوصول إلى أنسب الحلول في مواجهة هذه الأزمة الصحية العالمية.

# كورونا يؤجل معرض إكسبو 2020 بدبي

طلبت الإمارات العربية المتحدة رسميا تأجيل إكسبو 2020 دبي حتى أكتوبر 2021، على خلفية تفشي وباء كوفيد-19، وأفاد بيان المكتب الدولي للمعارض –ومقره باريس– بأن «حكومة الإمارات العربية المتحدة طلبت رسميا تأجيل إكسبو دبي 2020 العالمي».

وأضاف «عقب مشاورات مع المكتب الدولي للمعارض والدول المشاركة والأطراف المعنية الرئيسية، اقترحت الإمارات تاريخ 1 أكتوبر 2021 إلى 31 مارس 2022 كموعد جديد لإكسبو 2020 دبي».

وطلبت الإمارات كذلك الحصول على موافقة لمواصلة استخدام «إكسبو 2020 دبي» كاسم رسمي للمناسبة رغم التأجيل.

وذكر المكتب الدولي للمعارض أنه سيعقد اجتماعا عبر الإنترنت في 21 أبريل الجاري لمناقشة «الخيارات المرتبطة بتغيير التواريخ».

وأفاد البيان بأن «طلب الحكومة الإماراتية أُرسل بعد نقاشات معمّقة بين اللجنة التحضيرية لإكسبو دبي 2020 والمنظمين والمكتب الدولي للمعارض بشأن تداعيات وباء كوفيد-19 العالمي».

وأشار إلى أن «القرار النهائي بشأن تغيير التواريخ لا يمكن اتخاذه إلا عبر تصويت ثلثي الدول الأعضاء في المكتب الدولي للمعارض لصالح ذلك».

وكانت دبي تأمل جذب نحو 25 مليون زائر للحدث، الذي يستمر ستة شهور، ويكلف مليارات الدولارات، وكان من المقرر أن ينطلق في 20 أكتوبر هذا العام.

ليس أول معرض يؤجل

وألغت أو أجلت دبي سلسلة مناسبات اقتصادية وثقافية وترفيهية عديدة خلال الأسابيع الأخيرة، على خلفية تفشي الفيروس.

ومن أبرز المعارض الدولية التي أُجلت بسبب فايروس كورونا «المنتدى العالمي للابتكارات الزراعية» الذي تأجل إلى أغسطس 2020، بعد أن كان مقررا إقامته في 9 مارس الماضي.

كما أعلن منظمو معرض دبي الدولي للقوارب (التجمع الأكبر من نوعه للقوارب الترفيهية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) تأجيله إلى نوفمبر / تشرين الثاني بسبب انتشار فيروس كورونا، وكان المعرض سيقام في الفترة من 10 إلى 14 مارس الماضي بمرفأ دبي.

وكشفت الإمارات عن 1505 إصابات بكوفيد19- وعشر وفيات، وطبقت إجراءات عزل تام للحد من تفشي الوباء، شملت حظر تجول ليلي.

# التجارة السعودية: 84 ألف متعامل خلال مارس 2020

أعلنت وزارة التجارة السعودية، مواصلتها تقديم جميع خدماتها للمستهلكين وقطاع الأعمال في جميع مناطق المملكة في الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم بسبب تفشي حائجة «كورونا».

وعملت الوزارة منذ بداية أزمة «كورونا» على مسارات رئيسية لضمان استمرارية الأعمال، وتلبية احتياجات المستهلكين وقطاع الأعمال، وتعزيز الشراكة مع الجهات ذات العلاقة، والقيام بأعمال الرصد والمتابعة والتحليل للأسعار وبيانات الموردين والمخزون والمستودعات، إضافة للأسواق والهايبر ماركت. وقدمت الوزارة خلال شهر مارس 2020 خدماتها لـ83،934 مستفيدا عبر مركز اتصال قطاع الأعمال، كما نفذ عملاء الوزارة 69،273 خدمة إلكترونية عبر الرابط الموحد للخدمات الإلكترونية e.mci.gov.sa.

ونفذت الفرق الرقابية بالوزارة خلال شهر مارس 59،456 جولة رقابية في جميع مناطق المملكة، وأوقعت 7،139 مخالفة فورية، وطبقت العقوبات النظامية بحق المخالفين.

وضبطت الفرق الرقابية بالوزارة بالشراكة مع هيئة الغذاء والدواء خلال الفترة الماضية أكثر من 16.5مليون كمام ومعقم، الصالح منها تم إعادة ضخه في السوق، وغير الصالح تم إتلافه بالتعاون مع الجهات المعنية. وتهيب الوزارة بعموم المستهلكين الإبلاغ عن المخالفات التجارية من خلال مركز بلاغات المستهلك (1900) أو عبر تطبيق «بلاغ تجاري»، كما تتم خدمة العملاء في قطاع الأعمال أو مركز اتصال قطاع الأعمال على الرقم الموحد: (920000667).

# اجتماع منتجي النفط الخميس وسط توقعات بتخفيض الإنتاج

قال وزير النفط العراقي ثامر الغضبان، إن الاجتماع النفطي العاجل الذي دعت له السعودية، وكان مقرراً انعقاده اليوم الإثنين، «أرجئ إلى الخميس المقبل».

وأبلغ الغضبان أمس الأحد، أن «بعض الدول ارتأت تدارس موضوع تخفيض الإنتاج، والذي من المتوقع أن يكون كبيرا».

والخميس، دعت السعودية إلى اجتماع نفطي عاجل لتحالف «أوبك+» وبقية المنتجين، بعد اتصال هاتفي بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وولي العهد محمد بن سلمان.

تأتي هذه المساعي، لإعادة التوازن إلى أسواق النفط التي تضررت بشدة، جراء انخفاض حاد بالأسعار في الأسابيع الأخيرة بفعل أزمة فيروس «كورونا» التي تجتاح العالم، وتفكك تحالف (أوبك+).

وتوقع وزير النفط العراقي، توصل منتجي النفط حول العالم إلى اتفاق تخفيض كبير بالإنتاج، مضيفا: «الاجتماع سيدار عبر دائرة تلفزيونية، وهذا الأمر يتطلب إعداداً جيداً».

وزاد: «الاجتماع المزمع عقده، سيضم دول منظمة أوبك والدول المتحالفة معها، ودولاً منتجة ومصدرة من خارجهما، وعليه فإن عمليات تخفيض الإنتاج، تتطلب دراسة معمقة لضمان استقرار السوق والنهوض بالاقتصاد العالمي».

وتشير التوقعات إلى أن «أوبك+» ومنتجين آخرين حول العالم سيعملون على التوصل إلى اتفاق لخفض إنتاج النفط بما يعادل نحو 10 بالمئة من المعروض العالمي أو 10 ملايين برميل يوميا.

والعراق ثاني أكبر منتج للخام في «أوبك» بعد السعودية، وينتج نحو 4.5 مليون برميل يومياً، ويعتمد على إيرادات بيع النفط لتمويل ما يصل إلى 95 بالمئة من نفقات الدولة.